منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سلسلة: ندوات ومناظرات
مجموعة البحث حول
التدبير الجهوي والتنمية الترابية

جامعة القاضي عياض
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مراكـــش

دراسات مجالية

جهة مراكش - تانسيفت - الحوز

العدد 8

التدبير البيئي
واستراتيجية التنمية المستدامة

تنسيق:
محمد السبتي
إدريس أيتلحو
محمد البوشحاتي

يونيو 2014

Etudes Spatiales N° 8 دراسات مجالية
Juin 2014 يونيو

Université Cadi Ayyad
Faculté des Lettres et des
Sciences Humaines - Marrakech

Publication de la Faculté des
Lettres et des Sciences Humaines
Série : Colloques et Séminaires
Groupe de Recherche :
Gestion Régionale
et Développement Territorial

Etudes Spatiales

Région Marrakech - Tensift - Al Haouz

N° 8

Gestion environnementale
et stratégie de développement durable

Coordination:
Mohamed SEBTI
Driss AIT LHOU
Mohamed EL BOUCHHATI

Juin 2014

مما سبق، ورغم المؤهلات التي تتوفر عليها كلميم،فإن تنميتها تعتمد أساسا على الأنشطة الحضرية ذات التأثير الإقتصادي أو الإجتماعي الضعيف، بما في ذلك الوظيفة العمومية وقطاعي التجارة والخدمات الذين تهيمن عليهما الممارسات ذات الطابع غير المهيكل. ولم يتم بعد الشروع في تعزيز الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة مثل السياحة والصناعة، أو تثمين الأنشطة القائمة كالصناعة التقليدية، فالمواكبة التي ينتظر من الدولة تقديمها لا تتحقق إلا ببطء كبير.

إن مبادرات تأهيل النسيج الحضري الجارية، والأنشطة المقررة في إطار التحضير للإقلاع الإقتصادي، وغياب رؤية واضحة ومشتركة حول مستقبل المدينة يقودنا إلى التساؤل حول مستقبل التوازنات الإقتصادية والبيئية لمدينة كلميم والمناطق المحيطة بها. فاليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تدرج القضايا من قبيل إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي للمدينة وقضايا تطوير نشاط سياحي مستدام أو التدبير العقلاني للموارد الطبيعية والأخطار الطبيعية الكامنة، في صلب تفكير جماعي.

المراجع المعتمدة:

- مروان التريكزي،" إشكالية العقار ما بين واقع التوسع الحضري ورهان التنمية الحضرية بمدينة كلميم - باب الصحراء-"، رسالة نيل دبلوم الماستر، إعداد التراب والتنمية الجهوية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب،مراكش،2010.
- مصطفى ناعيمي،" الصحراء من خلال بلاد ثكنة، تاريخ العلاقات التجارية والسياسية"، مطبعة عكاظ، الرباط، 1988.
- شهاندماحة، خربوش ابراهيم،" الماء والميكانيزمات المتحكمة في استهلاكه"، بحث لنيل الإجازة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،أكادير، 1994.
- BEN ATTOU. M., « Les Villes du Sahara Marocain, Espase, Economie, Société et Urbanisation », NajahAljadida, Rabat, 2007.
- BEN ATTOU . M., « Mécanismes et Formes de Croissance Urbaine a Guelmim », in Actes du Colloque, « Les Oasis de Wad Noun, Porte du Sahara Marocain », Agadir, Novembre 1995, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Agadir, 1999.
- JARIR R., « La Gestion de l'Assainissement Liquide de la Ville de Guelmim », Mémoire de DES, I.N.A.U, Rabat, 2005.

الحزام الفلاحي لمدن الرباط، سلا تمارة: تراجع مستمر ومضاربة عقارية حادة

موسى كرزازى، موسى المالكي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس أكدال الرباط

تعتبر الأحزمة الفلاحية المحيطة بالمدن والتكتلات الحضرية ظاهرة طبيعية ومألوفة ضمن المشهد الحضري الوطني، خاصة عندما تسمح المؤهلات الطبيعية بذلك. بل إن أصول هذه الأحزمة ترجع إلى قرون خلت؛ فجل المدن السلطانية كانت تتوفر على أحواز تحيط بأسوارها وتمتد حسب أهمية المدينة المعنية، بل حتى مدن الأندلس كغرناطة (قصر الحمراء) كانت تحيط بها الجنان. وقد اختصت ساكنة هذه الأحواز (أو ما يطلق عليه حاليا الضواحي) في توفير جل حاجيات الحاضرة من المواد الغذائية ذات الطبيعة الفلاحية، من قبيل الخضر والفواكه واللحوم والبيض والألبان والصوف. ويمكن أن ندرج كمثال على ذلك كلا من مدن مراكش وفاس ومكناس والرباط وسلا (اسواني) ووجدة (اجنانات)، وصفرو (الغوطة)، وغيرها من المدن التاريخية ما قبل الحماية. بل حتى المدن التي ارتبط تأسيسها وتوسعها بالتدخل الاستعماري، كالدار البيضاء والقنيطرة، هي الأخرى، تشكلت حولها أحزمة فلاحية مماثلة، للاستجابة لمتطلبات الساكنة الحضرية من مختلف المواد الغذائية بسبب النمو الديمغرافي المرتفع والهجرة الوافدة عليها.

ويشكل التكتل الحضري لمدن الرباط - سلا - تمارة ميدانا جديرا بدراسة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالحزام الفلاحي المحيط به. فالتحام ثلاث مدن كبرى ببعضها، جعلها تشكل تجمعا سكانيا ضخما ساهم في خلق فلاحة ضاحوية حقيقية (خريطة 1).

وقد ساعدت الخصوصيات والمؤهلات الطبيعية والبشرية على توفير ظروف مشجعة على ازدهار هذا النشاط في مرحلة أولى. غير أن الزحف العمراني المتواصل بالمدن المذكورة، حول الجماعات القروية التي تغطيها الفلاحة الضاحوية إلى مجرد رصيد عقاري ينتظر تعبئته لتغطية العجز العقاري الحاصل على مستوى هذا التكتل. هذا الواقع وضع المسئولين والمنتخبين أمام مفارقة تدعو للقلق، وتتمثل أساسا، في تزامن تضخم الوزن الديمغرافي لهذا

التكتل الحضري، وبالتالي تضاعف حاجياته الغذائية، مع تصاعد وتيرة الغزو الإسمنتي المسلح للمجالات الفلاحية الضاحوية، وهي التي شكلت لعقود متواصلة، مصدرا أساسيا لتغذية ساكنة المدن بالمواد الغذائية الفلاحية.

إن معالجة هذه الإشكالية المعقدة، مع ما تحمله من مخاطر بيئية جمة، يدعوا لتبني مقاربة تنموية شاملة وعاجلة تحفظ الأحزمة الفلاحية الضاحوية والمجالات الخضراء لتكتل العاصمة وتمنحها حماية قانونية فعلية.

وللتدقيق أكثر، يمكن صياغة الإشكالية المرتبطة بضواحي المدن الكبرى وفي مقدمتها تكتل العاصمة في تساؤل مركزي تتفرع عنه تساؤلات تصب في نفس الموضوع:

"كيف يمكن الحد من تراجع الأحزمة الفلاحية والمشاهد الطبيعية، كتراث بيئي غني محيط بهذا التكتل الحضري الضخم، عبر تبني مقاربات تشاركية تحرص على تطور ضاحوي متوازن، يراعي في نفس الوقت، تلبية حاجيات ساكنة المدن الكبرى ومتطلبات التعمير، المتمثلة في تخصيص مجال للسكن ولبناء المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، دون التفريط في التنمية المستدامة، والرهانات البيئية، وفي مقدمها الحفاظ على التراث الطبيعي والحضاري الذي تمثله المشاهد الطبيعية والفلاحية بالضواحي المحيطة بتكتل الرباط سلا تمارة؟"

وقبل معالجة الإشكالية الكبرى، يمكن التساؤل عن الظروف التي سمحت بتشكيل وتطور الحزام الفلاحي الضاحوي بهذه الوتيرة السريعة؟ وعن أهم التحديات التي تواجه استمراره، مع رسم آفاق مشجعة على صون المشهد الطبيعي والفلاحي كأولوية لا محيد عنها؟

قصد الإجابة عن هذه التساؤلات سنعتمد على نتائج بحث سابق لم ينشر، حول "تجليات مفهوم الجهة الفلاحية الصغرى ضمن أحزمة الفلاحة الضاحوية: دراسة حالة الشريط الساحلي الممتد من بوقنادل إلى الصخيرات[1]" كما سنستفيد من نتائج دراستين سابقتين تناولت الأولى مسألة الفلاحة والتمدين بعين العودة[2] (30 كلم جنوب الرباط)، فيما ركزت الثانية على إشكالية السكن والتجهيزات بعين عتيق[3] (الضاحية القريبة: امتداد لجنوب

[1]- "مستقى من عرض قدم من طرف الباحث موسى المالكي بمناسبة مائدة مستديرة نظمتها مجموعة البحث حول الأرياف بالدارالبيضاء في ماي 2010 حول موضوع " الجهة الفلاحية والقروية كاطار للتنمية بالمغرب"

[2]- موسى المالكي وزكرياء الوكيلي، 2009: الفلاحة والتمدين: دراسة مركز ضاحوي عين العودة (إقليم الصخيرات - تمارة). بحث لنيل شهادة الماستر في علوم المجال، تحت إشراف الأستاذ عبد الخالق خليل. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل. (غير منشور)

[3]- كنا قد أنجزنا (موسى المالكي، أمين شبيكة وحليمة العمراني) بحثا للإجازة سنة 2007، حول السكن والتجهيزات بعين عتيق، تحت إشراف عدة أساتذة في مقدمتهم الأستاذ موسى كرزازي، شعبة الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، بالرباط (غير منشور).

مدينة تمارة). أضف إلى ذلك، تم توظيف المعطيات المنوغرافية فيما يتعلق بمعدلات التساقطات والموارد المائية والغابوية، والاستفادة من بعض المقالات والدراسات والأطاريح التي عالجت جوانب من إشكالية ضاحية العاصمة[1]. كما أن الزيارات الميدانية المتكررة لجماعتي عين عتيق وعين العودة وضواحي تكتل الرباط سلا تمارة بصفة عامة، وأساسا تلك التي نظمت في مطلع شهر يونيو 2013، ومشاركتنا كأساتذة في تأطير بحوث الإجازة والمساتر والدكتوراه بجامعة محمد الخامس، بمجال ضواحي العاصمة لثلاث عقود، واشتغالنا كجغرافيين ضمن فريق خبراء متعدد التخصصات لإعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب بجهة الرباط سلا زمور زعير[2]، كلها تجارب علمية وميدانية وتطبيقية سمحت لنا بتعميق إشكالية الضواحي وتحيين المعطيات والمعلومات والتحاليل، وأكدت لنا في نفس الوقت استمرار ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية بهذه الجماعات الضاحوية، وتعويض الوظيفة الفلاحية الأصلية تدريجيا بوظائف متعددة صناعية، وتجارية وسياحية أكثر مردودية من الناحية الاقتصادية بأحواز الرباط سلا تمارة وفي مقدمتها عين عتيق، مرس الخير وعين العودة، وكذا الأرياف المحاذية للعاصمة، وعلى سبيل المثال تهيئة ضفتي وادي بورقراق، وتهيئة مشاريع التعمير بعكراش، المنزه، تامسنا، شاطئ الهرهورة بوقنادل، سيدي علال البحراوي.

1) تضافر العوامل الطبيعية والبشرية في نمو حزام الفلاحة الضاحوية

1 – 1 مؤهلات طبيعية جد مشجعة

أ- تضاريس هضبية منبسطة.

تتميز التضاريس بمجال الدراسة بكونها عاملا مشجعا على ممارسة النشاط الفلاحي من حيث انبساطها و تماسكها النسبيين: فهي تغطي أساسا النهاية الغربية للهضبة الوسطى المغربية، أو ما يسمى بالهضبة الساحلية باعتبار إشرافها على المحيط الأطلنتي.

وتتطابق هذه الوحدة التضاريسية مع التكتل الحضري لمدن الرباط - سلا، والصخيرات تمارة، ما بين سد سيدي محمد بن عبد الله شرقا، والساحل الأطلنتي غربا، فيما تتراوح الارتفاعات ما بين أقل من 100 متر على الساحل و300 متر في المناطق الداخلية.

[1]- راجع لائحة الببلوغرافيا (فاتح، كرزازي...2013، 2011، 2004) ومنها مقالات تهم الضواحي وردت في كتاب تمدن البوادي بالمغرب الذي أنجزته مجموعة البحث حول الأرياف سنة 2010

[2]- راجع دراسة التصميم الجهوي لتهيئة التراب لجهة الرباط سلا زمور زعير: ملخص تركيبي لمرحلة التشخيص، نسخة نهائية، وكذا تقارير التشخيص القطاعية السبع والتقرير التركيبي المجالي للجهة المصادق عليها، 2009.

ب- غطاء غابوي متنوع

تتمتع منطقة الدراسة بغطاء نباتي يعتبر من أهم، بل من آخر الغابات الساحلية بالمغرب. فمساحة المجال الغابوي بعمالات الرباط وسلا والصخيرات تمارة تزيد عن 50 ألف هكتار، تتصدرها غابة المعمورة، حيث تسود أشجار البلوط الفليني والصنوبر. وهي تمثل بذلك إحدى أكبر غابات الفلين بالعالم، ومتنفسا لساكنة مدن التكتل العمراني تستغله في الرياضة والترفيه وكذا قضاء عطل نهاية الأسبوع، والعطل المدرسية الربيعية. وتشكل الغابة أيضا مصدرا مهما لدخل سكان الجوار الذين يمارسون داخلها أنشطة اقتصادية متنوعة كجني ثمار أشجار البلوط وغشاء الأشجار "الفرشي" كمادة أولية للصناعة، واستخراج "الترفاس" من الأرض كمادة مغذية للساكنة، والرعي وتربية النحل واستغلال الخشب والفحم الخشبي.. ، وهو ما يسبب ضغطا إضافيا على الوسط البيئي. إن هذا التراث الغابوي، يواجه حاليا كل أنواع الضغط والتدهور من زحف عمراني، ورعي جائر، واجتثاث، واستغلال غير معقلن لموارد الغابة... مما يستدعي عناية وصونا وتنظيما مستداما لكافة أشكال الاستعمالات البشرية للمجال الغابوي قبل فوات الأوان.

ت- مناخ رطب و موارد مائية مساعدة على الاستقرار البشري والنشاط الفلاحي.

يسود بحزام الفلاحة الضاحوية الممتد من بوقنادل شمالا إلى الصخيرات جنوبا، مناخ متوسطي رطب. فالموقع الجغرافي سمح بالاستفادة من التأثيرات المحيطية الملطفة للجو ومن تساقطات مطرية مهمة، بمعدل سنوي يصل إلى 550 ملم، وهو ما يفسر ازدهار عدة أنشطة فلاحية، في مقدمتها الزراعات البورية والمسقية. أضف إلى ذلك توفر المنطقة على فرشات مائية باطنية مهمة ومتنوعة[1].

ث- تربة ملائمة لأنشطة فلاحية متنوعة

تتوفر الجماعات المكونة للشريط الفلاحي الضاحوي على تربات متنوعة وخصبة (الحمري، التيرس والتربة الرملية)، كما تعتمد السقي بنسبة هامة، إذ تركز المناطق الفلاحية التابعة لسلا والصخيرات – تمارة ثلثي المناطق السقوية على مستوى جهة الرباط سلا زمور زعير، بمساحة إجمالية تصل إلى 6000 هكتار.

[1]- أهمها الفرشة المائية للمعمورة: بسعة 134 مليون متر مكعب سنويا، والفرشة المائية لتمارة: بمساحة 350 كلم مربع، والفرشة المائية للسهول: بمساحة 200 كلم مربع.

جدول رقم 1: توزيع المزروعات والمغروسات الضاحوية بعمالتي سلا والصخيرات تمارة

المزروعات والمغروسات ب (هك)	سلا	الصخيرات تمارة	المجموع الأفقي	النسبة المئوية
الحبوب	18665	25190	43855	68,53
القطاني	2095	100	2195	3,43
الخضروات	2103	4482	6585	10,30
الزراعات العلفية	1497	5070	6567	10,26
الأشجار المثمرة	1787	3004	4791	7,48
المجموع العمودي	26147	37846	63993	100

المصدر: المونغرافية الجهوية لجهة الرباط سلا زمور زعير،2007.

تناهز مساحة سيادة الفلاحة الضاحوية بعمالتي سلا والصخيرات تمارة 64000 هكتار (جدول رقم 1)، وهي مساحة كفيلة بتغطية نسبة هامة من الحاجيات الغذائية لساكنة مدن الرباط وسلا وتمارة. وتحتل زراعة الحبوب الصدارة بتغطيتها لقرابة 70 بالمائة من مجموع المساحة المزروعة بالنظر إلى تزايد الطلب على هذه المادة الحيوية وكذا للظروف المناخية الملائمة لهذه الزراعة البورية. فيما تمثل الخضروات والقطاني والأشجار المثمرة (الكروم، البرقوق والحوامض)، 21 في المائة مجتمعة، وتتميز أيضا بازدهار بعض المغروسات المدارية (الأفوكا) باعتبار الطلب الخاص على هذه المادة لدى المحلبات في الشهور العادية ولدى الأسر خلال شهر رمضان، بالنظر إلى استحسان مذاق وجودة العصير الذي يستخلص منها. ويبقى امتداد الزراعات العلفية على ما يفوق 6500 هكتار مؤشرا إيجابيا على تطور نشاط تربية الماشية، وكذا إنتاج الحليب واللحوم فيما يخص تربية الأبقار. وهو مرتبط بشكل مباشر، بطلب خاص ومتزايد من الساكنة الحضرية، على اللحوم الحمراء ومشتقات الألبان؛ بحيث أن الشريط الفلاحي الضاحوي يؤمن نسبة هامة من الاحتياجات بفضل الرواج بالأسواق الأسبوعية لاثنين عين العودة، وثلاثاء سيدي يحيى زعير وأربعاء عين عتيق وخميس سلا وسبت تمارة. كما يساهم في تغذية السوق خلال عيد الأضحى، بحيث يتعاطى فلاحون كثر[1] لإنتاج أضحيات العيد بشكل موسمي وسنوي.

[1]- وحتى من غير الفلاحين: وهم الذين ينعتون بالدارجة بأصحاب الشكارة/و الوسطاء.

والجدير بالذكر أن عمالة الصخيرات تعرف أيضا نشاطا هاما واستراتيجيا يخص تربية الدواجن على نطاق واسع ومهم؛ إذ تضم عشرات الوحدات الإنتاجية التي توفر حوالي 60 مليون رأس سنويا؛ أي ما يمثل 35 بالمائة من الإنتاج الوطني[1].

1– 2 عوامل بشرية مساعدة على ازدهار الفلاحة الضاحوية

أ- موقع استراتيجي متميز:

تحظى المنطقة المدروسة بموقع استراتيجي في غاية الأهمية، فهي تنتمي إلى الشمال الغربي للبلاد، وتجاور العاصمة الرباط، وما جاورها من مدن صغيرة ومراكز قروية تابعة لتكتل الرباط – سلا – تمارة، والذي يعتبر ثاني أكبر تجمع حضري وطني بعد الدار البيضاء. كما أن هذا الموقع الجغرافي يتيح الانفتاح على الساحل الأطلنتي والانتماء للقلب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي النابض للمغرب، المتمثل في المحور الحضري الأطلنتي الممتد من القنيطرة إلى الجديدة، والذي يضم العاصمتين السياسية والاقتصادية للبلاد الرباط والدار البيضاء. كما يضم أهم تكتل للساكنة الحضرية وأهم تركز للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وكذا الخدماتية، بالإضافة إلى أهم التيارات المالية والسكانية ببلدنا. كما تستفيد المنطقة من شبكة قوية ومتينة من البنيات التحتية الطرقية والمواصلاتية كالطريق السيار، والطريق الوطنية وما يرتبط بها من طرق جهوية وإقليمية وخطوط السكة الحديدية والمطار الدولي سلا-الرباط .وفي المستقبل القريب القطار الفائق السرعة (طنجة الدراالبيضاء)، وجامعة الرباط الدولية، ومركز تكنوبوليس. (خريطة 2).

ب - القرب من سوق استهلاكية ضخمة.

يمثل القرب الجغرافي من سوق استهلاكية حضرية ضخمة تعد ساكنتها بالملايين (جدول رقم 2)، بمثابة ربع لموقع الجوار بالعاصمة والذي يشكل فرصة سانحة لتصريف العديد من منتجات المراكز الضاحوية وخاصة منها الفلاحية، وكذا الغذائية والخدمات الترفيهية. ولقد شهدت مدن الرباط وسلا وتمارة تطورا متواصلا، وشهدت معها أحوازها تطورا مماثلا، كما ونوعا. فقد عرفت هذه الأحواز في مرحلة أولى، توسعا مجاليا بارزا لتتمكن لاحقا، من تلبية المتطلبات المتزايدة لساكنة المدن المعنية، من المواد الغذائية ذات الطبيعة الفلاحية. ومن جهة ثانية فقد عرفت الأحواز، التي سميت لاحقا بالضواحي، نقلة مهمة على المستوى

[1] – المنغرافتان الجهويتان لجهة الرباط سلا زمور زعير لسنتي 1999 و12008.

النوعي، سواء من حيث التخصص في منتجات فلاحية بعينها، وتهم بالأساس الخضر واللحوم الحمراء والبيضاء، أو من حيث العمل المتواصل على تكثيف الإنتاج، عبر استعمال التقنيات الحديثة كالسقي بالتنقيط مثلا.

ت - بنيات متطورة للبحث العلمي والزراعي.

تتوفر مدن التكتل الحضري، وخاصة منها الرباط، على مجموعة من المراكز الوطنية العليا الخاصة بالبحث العلمي، في مجالات الزراعة وإعداد التراب والتنمية القروية، بما يتيح إمكانية الاستفادة من نتائج الأبحاث التي تقوم بها مختلف هذه المراكز. بحيث يمكن الاستعانة بها في برمجة مخطط شامل للتنمية المجالية للجماعات الضاحوية قيد الدراسة. ويتعلق الأمر بكل من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، والمديريتين الجهوية والإقليمية للفلاحة بالرباط، والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا. فبفضل البحث الزراعي يمكن الرفع من الإنتاج الفلاحي، وتحسين جودته، وجعله أكثر محافظة على الموارد الطبيعية، عبر تشجيع أساليب تقتصد في استعمال الماء والتربة والمدخلات الكيماوية.

الخريطة رقم 2 (مجالات تأثير الشريط الساحلي)

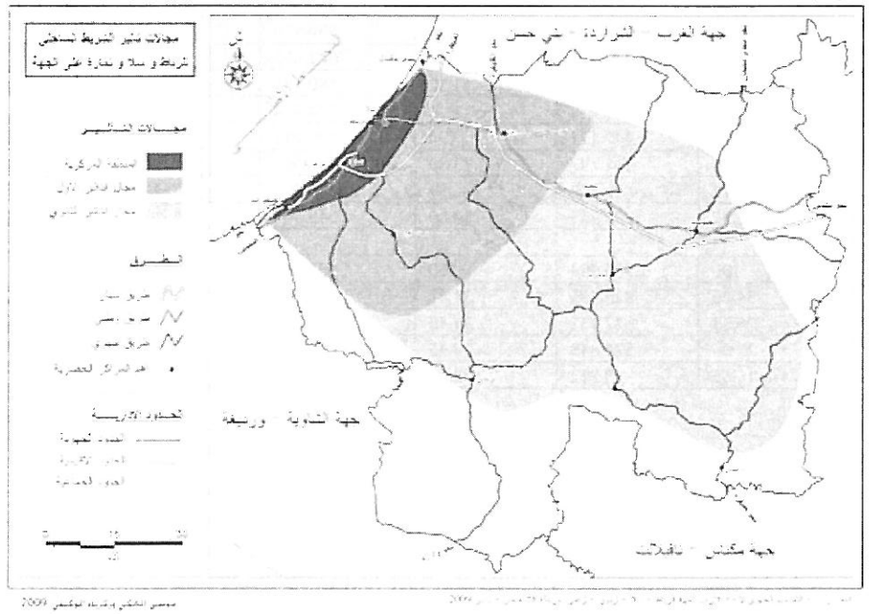

2) تقارب الإشكالات ضمن حزام الفلاحة الضاحوية

2-1 التحدي الديموغرافي وارتفاع المتطلبات الغذائية للتجمعات الحضرية

تشكل مدن الرباط وسلا وتمارة قطبا جذابا للساكنة الحضرية والقروية على حد سواء، من الباحثين عن فرص العمل أو عن تحسين ظروف العيش. ولذلك فهي تركز 90 بالمائة من الساكنة الحضرية و78 في المائة من الساكنة الجهوية لجهة الرباط سلا زمور زعير والتي بلغت حسب إحصاء سنة 2004 ما يناهز 2.366.494 نسمة. وهذا ما يشترط ضرورة التفكير في التكتل الحضري لمدن الرباط – سلا – تمارة،في معالجة دينامية للمجال الحضري الجد ممتد، والذي احتضن حسب نفس الإحصاء حوالي 1.844.697 نسمة (جدول رقم 2). وتشير التقديرات، إلى أنه سيتجاوز حاجز الثلاثة ملايين نسمة سنة 2025. ومن جهة أخرى، فالتكتل المذكور، يغطي حاليا أزيد من 200 كلم مربع، ويؤثر بشكل مباشر على منطقة ضاحوية تغطي بدورها 1500 كلم مربع أو أكثر[1].

جدول رقم 2: النمو الديمغرافي الجهوي حسب العمالة أو الإقليم وحسب الوسط

السنوات / الساكنة	1994	النسبة المئوية	2004	النسبة المئوية
الساكنة الحضرية (نسمة)	1.565.290	100	1.919.322	100
سلا	586.419	37,46	769.500	40,09
الرباط	623.457	39,83	627.932	32,71
الصخيرات تمارة	180.440	11,52	302.872	15,78
الخميسات	174.974	11,17	219.018	11,41
الساكنة القروية	420.312	100	447.172	100
الخميسات	310.567	73,88	302.797	67,71
الصخيرات تمارة	64.361	15,31	90.390	20,21
سلا	45.384	10,80	53.985	12,07
الرباط	-	-	-	-
المجموع	1.985.602	100	2.366.494	100
سلا	631.803	31,82	823.485	34,80
الرباط	623.457	31,40	627.932	26,53
الخميسات	485.541	24,45	521.815	22,05
الصخيرات تمارة	244.801	12,32	393.262	16,61

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 1994 و2004

[1]- Ministère de l'habitat, de l'urbanisme et de l'aménagement de l'espace, Agence urbaine de Rabat - Salé, Etudes des relations interactives entre la conurbation de Rabat SkhirateTémara et les espaces périphériques, Mission 1.Diagnostic et analyses thématiques, AREA.2007, Volume 1, p.8 (avec modification).

2-2 الزحف العمراني المتواصل على حساب الأراضي الفلاحية الضاحوية

أ – كثافة الضغط على العقار ضمن الشريط الساحلي.

يوازي التزايد الديمغرافي المتواصل لمدن التكتل الحضري الرباط - سلا – تمارة، توسع عمراني كبير، تدفع ضريبته البيئية بمزيد من تقلص الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية، خاصة منها تلك التي تحيط مباشرة بالمدارات الحضرية للمدن المذكورة، بسبب التشبع الحضري الذي عرفته، والذي استنزفت معه معظم رصيدها العقاري (الفلاحي غالبا)، فأضحت ترمي بثقلها نحو الجماعات القروية المحيطة. وبهذا تحولت أربع جماعات قروية إلى جماعات حضرية منذ سنة 1992 إلى اليوم (الصخيرات، بوقنادل، عين العودة، عين عتيق) بالإضافة إلى إحداث المدينة الجديدة "تامسنا"، على تراب الجماعة القروية لسيدي يحيى زعير، على مساحة تناهز 900 هكتار. كما أن باقي الجماعات القروية، تشهد نموا مضطردا لمراكزها المحددة، وذلك من خلال تدشين تجزئات سكنية متلاحقة، على حساب أراضيها الزراعية. فعلى سبيل المثال، وفي حالة سلا، كانت تضم أزيد من 6000 هكتار من الأراضي الفلاحية داخل مدارها الحضري، مما جعلها عرضة للاندثار المستمر. كما أن تمارة، بدورها، وسعت مؤخرا مدارها الحضري، على حساب مساحة 300 هكتار تقع ضمن تراب الجماعة القروية لمرس الخير. وتظهر خريطة مجالات تأثير الشريط الساحلي للرباط وسلا وتمارة، أن المنطقة المركزية تم استنفاذها عمرانيا بشكل شبه كامل (تضم عين عتيق) وتم نقل الضغط نحو مجال التأثير الأول الذي تنتمي له عين العودة. والأخطر من ذلك هو أن وثائق التعمير برمجت مخططات حضرية لغزو آلاف الهكتارات الإضافية من الأراضي الفلاحيةكمشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق 6000 هكتار، ومشروع عكراش 1300 هكتار،ومشروع البستان 270 هكتار. وتبقى الأمثلة عديدة ومتنوعة شاهدة جميعها على التراجع الخطير الذي تعرفه مساحة الأراضي الفلاحية بالمنطقة، بما يجعل الإشكال معمما، مما يستدعي مقاربة تنموية شمولية في أقرب الآجال، تراعي المتطلبات البشرية، دون تهديد للموارد الطبيعية وفي مقدمتها التربة، الغابة والمشهد الطبيعي.

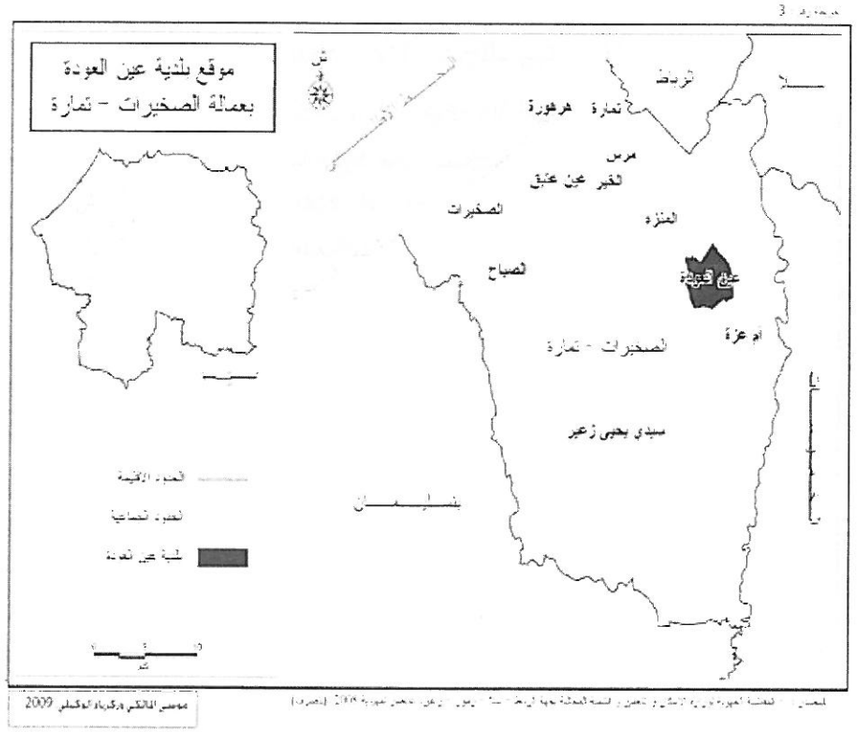

ب - حالة عين العودة بضواحي الرباط وتمارة

لم تسلم عين العودة، وهي مركز ضاحوي ناشئ يقع على بعد 30 كلم جنوب الرباط، من تأثيرات الزحف العمراني. فقد أظهرت دراسة الصور الجوية لسنوات 1969، 1987 و1996 وصورة القمر الاصطناعي جوجل مابس لسنة 2005، وكذا نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها سنة 2009، بأن جماعة ضاحوية كعين العودة، قد فقدت 380 هكتارا من أراضيها الفلاحية بسبب التوسع العمراني الذي عرفته نواتها الحضرية. فمساحة المجال المبني التي لم تتجاوز 31 هكتار سنة 1969، بلغت سنة 2009 ما يناهز 410 هكتار. وفي مقابل المساحة الفلاحية المفقودة في ظرف 18 سنة ما بين سنتي 1969 و1987 والتي لم تتجاوز 18 هكتار، فإن نسبة الفقد بلغت 380 هكتارا في ظرف أربع سنوات الممتدة ما بين 2005 و2009. ويوضح مثال جماعة عين عودة (لائحة الصور)، التي تحولت سنة 1992 إلى بلدية، والتي لم تتجاوز

ساكنتها 25 ألف نسمة خلال إحصاء 2004، يوضح التراجع الخطير للأراضي الفلاحة الضاحوية بسبب الزحف العمراني. وهذا يعطينا صورة مصغرة وتقريبية عن واقع الأمر بباقي الجماعات الضاحوية، ومنها جماعة عين عتيق.

3-2 تفوق ارتفاع أسعار العقار على القيمة المضافة للنشاط الفلاحي

يعتبر عنصر العقار مكونا في غاية الأهمية ضمن معادلة البقاء بالنسبة للأراضي الفلاحية الضاحوية. فكلما اقترب المد الحضري إلا وارتفعت أسعار العقار، سواء بالأراضي الواقعة داخل المدار الحضري أو تلك المتواجدة على هوامشه، إلى درجة أصبحت معها جماعات بأكملها مجرد احتياطي عقاري استراتيجي للمدينة الرئيسية (عين عتيق، مرس الخير والمنزه) (خريطة رقم 3). ويكمن سبب إدراج هذا العامل كإكراه، في كون أنه مع تجاوز قيمة الأرض العقارية مردوديتها الفلاحية بأضعاف مضاعفة، يفكر الفلاح مباشرة في بيع ملكيته والتخلي عن مزاولة النشاط الفلاحي. ولأن الطلب قوي على العقار كتجزئات للبناء والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية نظرا للأسباب السالف ذكرها، أضحى من السهل تسويق الأراضي الفلاحية المتواجدة بالجماعات الضاحوية بأثمنة جد باهضة، خاصة إذا كانت تشرف على طرق رئيسية، أو مجاورة للساحل. وتلعب المضاربة العقارية دورا حاسما على هذا المستوى، إذ يلجأ بعض السماسرة وكذا المنعشين العقاريين من ذوي التفكير المضارباتي إلى شراء الأراضي الفلاحية المتواجدة بالمناطق الضاحوية بأثمنة زهيدة غالبا، من مالكها صغار الفلاحين، والاحتفاظ بها، إلى حين أن يتم إلحاقها بالمدار الحضري عاجلا أم آجلا. وتنتهز هذه الفئة من السماسرة الفرصة، لتحقيق أرباح خيالية مضمونة، وفي ظرف وجيز، وبدون أي استثمار يذكر. وفي حالات عدة تتحول هذه الأراضي إلى بوار، بعد أن يغادرها أصحابها الأصليون نحو المدينة، بحيث تفضل أغلبيتهم اقتناء مسكن أو أكثر، داخل الحاضرة، إما قصد الإقامة أو للاستئجار والاستفادة من مداخيل هذا النشاط شبه المجاني إذا ما قورن مع الاستمرار في ممارسة النشاط الأصلي (الفلاحة) وما يتطلبه من مجهود. هذه المضاربة الشرسة أنتجت "أغنياء جدد" ظلوا في أغلبهم إلى عهد قريب، فلاحين صغار، لكنهم استفادوا من ريع الموقع جوار العاصمة ليتحول العديد منهم بين عشية وضحاها إلى طبقة مترفة. فمنهم من توفق في بيع أرضه الفلاحية بملايير السنتيمات، وآخرون بمئات ملايين السنتيمات، كما تبين ذلك في عملنا الميداني بتسجيلنا لحالات عدة من هذا الصنف في الحدود الشرقية لمدينة تمارة.

3) سبل المعالجة التنموية الشمولية في إطار حزام فلاحي متجانس

3-1: رسم حدود جغرافية واضحة للفلاحة الضاحوية.

يعتبر وضوح حدود جغرافية لحزام الفلاحة الضاحوية بمثابة تقسيم فلاحي، وهو ما يستدعي توظيف متغيرات طبيعية (التربة والمناخ والتضاريس) وأخرى بشرية (نظام الإنتاج ونمط العيش، مستوى التجهيز، شكل السكن...) وكذا متغيرات وظيفية تحدد الوظيفة الأساسية التي يؤديها المجال وكيفية هيكلته عبر مراكز قروية أو حضرية من جهة. فكلها عوامل مؤثرة على إمكانيات التنمية الفلاحية والتكامل المجالي. وتقودنا محاولة تركيب مختلف عناصرها إلى رسم حدود حزام فلاحي ضاحوي مرتبط وظيفيا بالتكتل الحضري لمدن الرباط – سلا – تمارة.

ومع أنه لا يمكن الحديث عن تجانس مطلق، إلا أن عناصر التقارب والتكامل والتفاعل تبقى متوافرة. ولعل هذا الواقع هو الذي دفع المديرية الجهوية للفلاحة بجهة الرباط سلا زمور زعير، إلى تصنيف الجماعات الأساسية الممثلة لحزام الفلاحة الضاحوي (بوقنادل والصخيرات وعين عتيق ومرس الخير) في إطار منطقة فلاحية متجانسة وصالحة لإنتاج الخضروات والكروم وتربية الدواجن. غير أن امتداد نشاط الفلاحة الضاحوية يتجه نحو جماعات السهول والمنزه وأم عزة وسيدي يحيى زعير؛ وذلك بالنظر إلى اشتداد الاقتطاع العمراني من الجماعات الملاصقة لمدن الرباط وسلا وتمارة، وبالتالي الاختفاء النهائي للجماعات القروية الساحلية (خريطة رقم 4). بل إن هذا الضغط وصل لمدينة تيفلت التي أضحت بدورها تدخل ضمن هذا الحزام الوظيفي للفلاحة الضاحوية، وإن كانت بعيدة نسبيا عن مدن التكتل، إلا أن نسبة من الذين يبيعون أراضيهم الفلاحية بعين عتيق ومرس الخير وتمارة، يتوجهون لاقتناء أراضي جديدة بتيفلت، وهو الأمر الذي أحدث دينامية عقارية متصاعدة بالجماعة المذكورة، خاصة بفضل توافر الطرق والمواصلات.

3-2: الحماية القانونية للأراضي الفلاحية المجاورة للتكتلات الحضرية.

ينبغي العمل على تغيير المعادلة التناقضية بين الفلاحة والتمدين نحو علاقة تكاملية تنموية، وهو التناقض الذي يمس في إحدى أوجهه ارتباط العالم القروي بنظيره الحضري. فلا يجب استئصال الجماعات الضاحوية التي عالجناها، من مرجعيتها القروية وتقاليدها الفلاحية والريفية، على الرغم من الضغط الذي يشكله الزحف العمراني عليها. فالمنطقة تتوفر على

رصيد مهم من الموارد الطبيعية والخبرات البشرية في ميدان زراعة الخضراوات والأشجار المثمرة وكذا الحبوب وتربية الماشية وإنتاج اللحوم البيضاء. وبدل الاستغناء عن هذا التراث وما يمثله من خزان غذائي استراتيجي لفائدة ساكنة المدن، يجب العمل على التوسع في تطوير وتكثيف هذه الجيوب الزراعية، باعتماد تقنيات متطورة للسقي ومقتصدة للماء، وعلى الرفع من إنتاجية اللحوم الحمراء والبيضاء، وكذا إنتاج الحليب ومشتقاته. فالمحافظة على هذه المناطق المتميزة أضحت ضرورة لا مفر منها، وإلا تم السقوط في إشكاليات حضرية عسيرة؛ فمن جهة ستتهافت ساكنة الضواحي على مدن الأقطاب الحضرية التي تعرف وضعا مماثلا، بما يعنيه ذلك من تفاقم للطلب على السكن وفرص الشغل والتجهيزات الجماعية. ومن جهة أخرى ستفقد المدينة تلك الأحزمة التي كانت تغطي حاجياتها الغذائية (ارتفاع أسعار الأغذية وتفاقم التوترات الاجتماعية) أو على الأقل جزءا هاما من هذه الحاجيات، ومن مشاهد طبيعية وفلاحية للترفيه والراحة والترويح عن النفس خلال العطل وخاصة نهاية الأسبوع. أما طبيعة الحماية المرجوة، فهي واضحة ومحددة، ويمكن ضمانها عبر وثائق التعمير التي تغطي المجالات المعنية بظاهرة الفلاحة الضاحوية، كما هو الحال في بعض الدول الغربية كفرنسا، على سبيل المثال لا الحصر. ويبقى الأهم من سن القوانين، هو الحرص على تطبيقها على النحو الأمثل. فالواقع يؤكده عمل الباحث في الميدان الذي يقف على مجموعة من التجاوزات المسجلة مرارا وتكرارا في المجالات الخضراء ومنها الأراضي الفلاحية الضاحوية والغابوية، بدون وعي بخطورة اختفائها كمتنفس ورئة لساكنة التكتل الحضري، ومدى انعكاساتها السلبية البيئية والصحية، في المستقبل القريب والمتوسط، إذا لم يتدارك الوضع، وقبل فوات الأوان (لائحة الصور).

ولا بد من التأكيد على مقاربة نافعة في التهيئة وإعداد التراب من وجهة بيئية، والتي تراعي الواقع التنموي والتوسع الحضري الذي لا مناص منه، باللجوء إلى التوسع العمراني بأراضي غير صالحة للزراعة أولا، واختيار التوسع العمودي (عمارات) في معظم أجزاء المدينة للتخفيف على الأراضي الفلاحية والغابوية ثانيا، مع ضرورة سن ضرائب مثقلة على الفيلات الشاسعة المخصصة فقط للسكن التي تتعدي مساحة معينة مثل حي كالسويسي الذي يشترط مساحة 3000 متر مربع لمن يريد اقتناء بقعة لتشييد منزله. هذه الشرط (أي مساحة 3000 م مربع لتشييد سكن أسرة واحدة) قد يرعب مواطنا يابانيا أو ألمانيا حتى ولو كان مقاولا كبيرا يسير شركة طيوطا أو هوندا أو مرسيديس.

3-3: تعميم التطور التكنولوجي والاستفادة من البحث العلمي من أجل التكثيف الفلاحي

إن تراجع مساحة الأراضي الفلاحية بالجماعات القروية الضاحوية بسبب التوسع العمراني الذي تعرفه المدن الرئيسية يدعوا إلى اعتماد مقاربة جديدة، تمس وسائل وتقنيات وأنظمة الإنتاج الفلاحي بمجموع المنطقة المعنية. بحيث أن تراجع المساحة الزراعية ينبغي أن يعوضه توسع من نوع آخر، وهو التوسع في الإنتاج عبر تخطيط برنامج للتكثيف الزراعي، بالعمل على تحسين مردودية الهكتار ومضاعفتها بواسطة تعميم التطور التكنولوجي وكذا عصرنة تقنيات ووسائل الإنتاج واختيار التقنية الأقل تكلفة من حيث حاجتها للموارد الطبيعية، كاقتصاد الماء عبر السقي بالتنقيط، والتشجيع على استعمال البيوت المغطاة. ومن جهة أخرى يجدر التفكير في تحويل الاستغلاليات الفلاحية العائلية إلى ما يشبه مقاولات زراعية متطورة. ومن شأن هذا الإجراء أن يساهم في خلق جو من المنافسة والاحترافية حتى يتم الرفع من القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية، خاصة إذا ما تم توثيق العلاقة مع الصناعات الغذائية التي تحول المنتوج الفلاحي من طبيعته الخامة إلى صيغته المصنعة والمعلبة. وتشجيع إقامة ضيعات زراعية وفلاحية في الضواحي مجهزة وموجهة لأنشطة تربوية تهم تلاميذ المدارس والثانويات، وتتوفر على تجهيزات علمية كمختبرات للتطبيق موجهة لطلبة الجامعات والمعاهد العليا الزراعية، بل حتى مجالات فلاحية لترفيه الساكنة تتوفر على منتوجات فلاحية عضوية، ومطاعم تقدم وجبات البيو بأثمنة مناسبة لزبنائها الحضريين، وحدائق للأطفال تتوفر على مختلف الألعاب في الغابات المجاورة بتمارة والمعمورة.

وباعتبار أن المغرب يمر بمرحلة الانتقال الديموغرافي، من هرم فتي إلى هرم كهل في طريق الشيخوخة، يمكن التفكير منذ الآن في توفير بنيات استقبال لفئة من الطبقات المتوسطة المتقاعدة التي تتوفر على إمكانيات، وترغب في عيش كريم خلال عمرها الثالث وعناية خاصة بها مقابل أداء الخدمات المقدمة لها من سياحة و ترفيه وعلاج وتغذية وثقافة.

ولا شك في أن مثل هذه الإجراءات التي ينبغي أن تحرص عليها المصالح الفلاحية في إطار مخطط المغرب الأخضر، وتواكب تبنها من طرف الفلاحين والمستثمرين، وكذا الوزارات والمؤسسات الاجتماعية المعنية بهذه الأنشطة لقادرة إلى حد كبير، على تعويض النقص الحاصل على مستوى تراجع المساحة العامة للرقعة الزراعية بمجالات مزاولة الفلاحة الضاحوية، وأنشطة متنوعة ترفيهية وثقافية وتربوية وعلمية بدون إلحاق الضرر بالبيئة.

وبالفعل، فخلال العقد الأخير، عرفت المنطقة تطورا ملحوظا ومتواصلا على مستوى تعميم سياسة السقي بالتنقيط والاستفادة من تقنية البيوت المغطاة، بالإضافة إلى توسيع وتنظيم استعمال الأسمدة قصد الرفع من الإنتاج. غير أن هذا المسار لا ينبغي له أن ينحصر في فئة محدودة من الفلاحين، وإنما يتم تعميم الدعم المادي والتأطير التقني على صغار الفلاحين، حتى يتم ضمان الاستخدام الأمثل لمختلف هذه التقنيات بما يتلاءم مع جودة المنتوج الفلاحي ومع شروط الحفاظ على سلامة البيئة المحيطة وعدم الإضرار بمكوناتها سواء البشرية أو الطبيعية.

3-4: تطوير أداء المجتمع المدني للدفاع عن القضايا البيئية

أضحى المجتمع المدني المعاصر يكتسي دورا مهما في رسم السياسات العمومية ونقدها في كافة المجالات. كما أن الجمعيات التي أدمجت مفاهيم التنمية المستدامة واحترام البيئة وحماية الموارد الطبيعية هي في ارتفاع مستمر. فالمجتمع المدني يستطيع أن يرسخ الوعي البيئي لدى المجتمع الحضري عامة ولدى المخططين والمسؤولين عن التعمير خاصة. كما أنه يستطيع أن يشكل مجموعات ضغط تقف أمام بعض القرارات الربحية الخالصة التي يكون وراءها مضاربون عقاريون و"منتخبون" جماعيون أساسا، وتهدف إلى ترخيص تجزئات سكنية على حساب المجالات الطبيعية والفلاحية والغابوية. ويمكن للمجتمع المدني، وبالتعاون مع وسائل الصحافة والإعلام المرئي والمسموع، أن تفضح مثل هذه الممارسات الاستغلالية، والمضاربة المتوحشة. ويمكن في هذا الصدد، الاستفادة من تجارب بعض التنظيمات السياسية والمجتمع المدني في ميدان حماية البيئة والتراث الطبيعي (المشاهد الطبيعية)، في بعض الدول الغربية، حيث أن أحزابا سياسية تكتلت مع الجمعيات، هدفها الوحيد هو الدفاع عن القضايا البيئية (أحزاب الخضر على سبيل المثال في أوروبا الغربية). ومن جهة أخرى يعتبر تنظيم ندوات علمية ولقاءات تواصلية وتظاهرات تحسيسية اختيارا هاما لدى مكونات المجتمع المدني[1]. ورغم محدودية تأثيرها المجالي حاليا، يمكن تشجيع وتعميم بعض مبادرات الشباب الجامعي في هذا الاتجاه ومنها المبادرات التي يحاول "منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية"، على سبيل المثال، ترسيخها منذ سنتين داخل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط؛ بحيث يعمد سنويا إلى الاحتفاء باليوم العالمي للأرض عبر تطبيق برنامج ثقافي، فني، حافل يساهم فيه طلبة

[1]- على سبيل المثال انعقاد المؤتمر الدولي الهام حول موضوع التربية البيئية، لأول مرة بالمغرب بمدينة مراكش (يونيه 2013) وما سيصدر عنه من خلاصات ستنعكس بدون شك إيجابيا على حماية وصون البيئة بالمغرب، مما سيرفع من التعبئة من أجل بيئة سليمة ببلدنا.

وأساتذة وعمادة ورئاسة جامعة محمد الخامس بالرباط، والتنبيه إلى المخاطر التي تواجهها البيئة ومنها الزحف العمراني. ويعتمد في ذلك على تنشيط ورشات تطبيقية وأنشطة حية داخل فضاء الكلية وأخرى خارج الكلية، وكذا العمل ضمن شبكات التواصل الاجتماعي (فايسبوك) وضمن وسائل الإعلام المسموعة (الإذاعة الوطنية)[1]. وتتم هذه الأنشطة بتعاون مع شعبة الجغرافيا وكلية الآداب بالرباط.

خاتمة

إن المعالجة المقتضبة لإشكالية أحواز المدن الكبرى أو الضواحي، والتي تدخل ضمنها المنطقة المعنية بممارسة الفلاحة الضاحوية، في ارتباط وثيق بثاني قطب حضري وطني تمثله مدن الرباط – سلا – تمارة، أبرزت خطورة التوسع العمراني على حساب المشاهد الفلاحية والغابوية والطبيعية، لما يسببه ذلك من خسارة لتراث بيئي طبيعي وبشري لا يعوض. وتركزت الإشكالية المرتبطة بهذه الظاهرة في اختيار معالجتها في إطار مفهوم حزام فلاحي ضاحوي يشمل الغطاء الغابوي كرئة لسكان التكتل الحضري والمجال الزراعي والشجري لتغذيتهم وتلبية حاجياتهم اليومية بالخضر واللحوم والألبان. وهو الاختيار الذي دعمته مجموعة من العناصر سواء تلك الخاصة بالتقارب الطبيعي فيما يخص الظروف المواتية للفلاحة الضاحوية كالمناخ الرطب والتربة الخصبة وشكل التضاريس الشبه منبسطة، أو تلك التي همت استعراض بعض المميزات البشرية كالتأثير القوي الذي تلعبه ظاهرة التوسع العمراني، أو والمؤهلات الإستراتيجية التي يوفرها ربع الموقع الجغرافي المتميز المجاور للعاصمة، وكثافة بنيات الاتصال والمواصلات على الساحل وتوفر مراكز عليا للبحث العلمي الزراعي. أما العنصر الثالث فهو الجانب الوظيفي في علاقة الجماعات الضاحوية بالتكتل الحضري الرئيسي فيما يخص الميدان الفلاحي، إذ أن النشاط الزراعي بالمنطقة مرتبط أساسا بهذا التداخل بين طرفي المعادلة. وهي الحقيقة التي تمثلها نوعية المزروعات وأسواق ومراكز تسويقها تجاه ساكنة الحواضر التي تمثل سوقا استهلاكية ضخمة من جهة، والمجهودات المبذولة في سبيل تطويرها وتكثيفها استجابة لارتفاع الطلب عليها من جهة أخرى. كما أن اختيار فكرة إدراج أحزمة الفلاحة الضاحوية التي تلف التكتل العمراني لمدن الرباط – سلا – تمارة في إطار منطقة منسجمة (حزام فلاحي ضاحوي)،

[1] – حظي المنتدى بعدة استضافات إذاعية سواء خلال أبريل 2012 (ربورتاج تلفزي للقناتين الأولى والثانية) واستضافتين إذاعيتين، وفي أبريل 2013 حظي أيضا بثلاثة استضافات إذاعية آخرها برنامج الحياة بيئة الذي تنشطه لطيفة سبأ وبث على أمواج الإذاعة الوطنية يوم 04 ماي 2013، مستضيفا كل من موسى المالكي، عبد الحق بدراوي وابراهيم أوعدي كممثلين عن المنتدى.

ينطلق من الرغبة في اعتماد مقاربة تنموية شمولية تستفيد من تقارب المؤهلات وتجاوز الإكراهات وبالتالي الوصول إلى حلول متوازنة تقرب بين ضرورات التعمير والحفاظ على التراث الطبيعي والبشري البيئي، واستشراف المستقبل بمراعاة التطور الديموغرافي والتحولات الاقتصادية والسلوكات الاجتماعية الجديدة التي يعرفها المجتمع المغربي وما يتطلبه ذلك من توفير الخدمات المتنوعة التي لم يسبق التفكير فيها قبل عقد من الزمن. وأي نجاح في هذا المسار يمكن أن يقود الباحث لمحاولة صياغة مقاربة تنموية يمكن اعتمادها في مختلف الأقطاب الحضرية الوطنية التي تعرف نفس الظاهرة ولو اختلفت المقاييس والمميزات الخاصة بكل مجال.

لائحة المراجع:

• فاتح عبد العالي، 2013: أليات وأشكال التوسع الحضري بتمارة وانعكاساته المجالية على الضاحية. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، شعبة الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث : التنمية المحلية وتهيئة المجال الريفي ببلدان المغرب العربي، (غير منشورة).

• فاتح عبد العالي، 2010، «رصد بعض آثار تدهور غابة المعمورة انطلاقا من الصور الفضائية» في" الجغرافية التطبيقية في المغرب"، تنسيق موسى كرزازي ومحمد أيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 122، مطبعة فضالة، الرباط 2005، ص:49-61.

• موسى المالكي وزكرياء الوكيلي، 2009: الفلاحة والتمدين: دراسة مركز ضاحوي عين العودة (إقليم الصخيرات - تمارة). بحث لنيل شهادة الماستر في علوم المجال، تحت إشراف الأستاذ عبد الخالق خليل. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالقنيطرة، جامعة إبن طفيل. (غير منشور).

• موسى المالكي، أمين شبيكة وحليمة العمراني، 2007: السكن والتجهيزات بعين عتيق، بحث لنيل شهادة الاجازة في الجغرافيا. تحت إشراف الأستاذ موسى كرزازي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، بالرباط (غير منشور).

• دراسة التصميم الجهوي لتهيئة التراب لجهة الرباط سلا زمور زعير: ملخص تركيبي لمرحلة التشخيص، نسخة نهائية دجنبر2009، وكذا التقارير السبع المنجزة حول التشخيص القطاعي والمجالي، تحت إشراف وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية: مديرية إعداد التراب، وتنسيق المفتشية الجهوية، والمجلس الجهوي للجهة؛ (التقرير من أنجاز فريق خبراء متعدد التخصصات : مكتب عياد دراسات).

• موسى كرزازي (تنسيق) 2010، تمدن البوادي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 162.

• الأطلس الجهوي لإنجازات الإسكان والتعمير والتنمية المجالية لسنة 2009 وتوقعات برنامج العمل لسنة 2010 (الرباط-سلا-زمور-زعير)، المفتشية الجهوية للإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية.

• المنغرافتان الجهويتان لجهة الرباط سلا زمور زعير لسنتي 1999 و2008، المملكة المغربية، وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المفتشية الجهوية لوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية.